

الخصخصة ...

ما بين ضرورات التنفيذ والتحديات

أ.د. عبد الرسول عبد جاسم*

المستخلص

من اجل اصلاح البيئة الاقتصادية في العراق واعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتعبئة المدخرات الوطنية , لابد من اعادة بناء المؤسسات وتحديث صيغ عملها ... عن طريق اجراء عملية الخصخصة ... والتي تقتضي تحويل الانشطة الاقتصادية السلعية والخدمية من القطاع العام الى القطاع الخاص (افراد , شركات , مؤسسات) جزئياً او كلياً وبأساليب مباشرة او غير مباشرة , وحسب طبيعة ونوعية النشاط الاقتصادي ... وذلك بعد دراسة اوجه التنفيذ وبما يحقق فسخ المجال لكافة الجوانب التي تزيد من المقدرة الاقتصادية والكفاءة التنافسية لمضامين العرض السلعي والتي تتطلب بدورها تغيير القوانين والانظمة والتعليمات وبما يحقق الاستفادة من آليات السوق المتمثلة بحركة الاسعار والتكاليف والمواد المستخدمة والعمل على تأسيس تنظيمات او تشكيلات ادارية تأخذ على عاتقها ادارة الخصخصة لتنسيق الاجراءات ومراقبة التنفيذ والارتقاء بمستوى الانتاج لمكافحة التضخم النقدي والبطالة على وفق منهجيات وسياسات مرسومة تتناسب واقتصاديات السوق في هذه المرحلة وصولاً الى تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: الخصخصة ، البيئة الاقتصادية ، التنمية المستدامة

* عميد كلية المنصور الجامعة

المقدمة

تتطلب المرحلة الراهنة من التطور الاقتصادي في العراق اصلاح البيئة الاقتصادية بمجملها عن طريق القيام بأصلاح اقتصادي شامل يحدد توجهات المتغيرات الاقتصادية وفعاليتها واعادة تخصيص الموارد الاقتصادية ووضع أسس التحكم في المسارات الاقتصادية ... وصولاً الى تعبئة المدخرات الوطنية وتحقيق الفوائض الاقتصادية المتمثلة بتحسين معدلات الناتج وتخفيض كلفة الدين العام الخارجي ومكافحة التضخم والقضاء على البطالة ... من خلال اتباع سياسات من شأنها تعزيز القدرات المالية والفنية للأنشطة الاقتصادية واعادة بناء المؤسسات وتحديث صيغ عملها ... ومن اجل الاضطلاع بهذه المهمات سنقوم بدراسة الخصخصة كأجراء من اجراءات الاصلاح الاقتصادي ... والعمل على اختيار افضل الصيغ لتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة ... فما هي الخصخصة وماهي اهم مميزات وخطوات تنفيذها والتحديات التي تقف في سبيلها كمنهج من مناهج السياسات الاقتصادية وكعنصر اساسي من عناصر التكيف الاقتصادي المنشود .

- هدف البحث - تركز الدراسة على تحديد ملامح التكيف الاقتصادي ودرجة الاستجابة وابعادها من خلال وضع مراحل زمنية للتنفيذ وبالشكل الذي يعمل على تعايش القطاعين العام والخاص في هذه المرحلة لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

- مشكلة البحث وتتمثل في سيطرة الدولة على مجمل الأنشطة الاقتصادية رافقه تدهور البيئة الاقتصادية في العراق وتباطؤ الاجراءات الامر الذي يستلزم تجاوز تلك الصعوبات بما يضمن زيادة الانتاج وتطويره من خلال تكيف الاقتصاد واصلاحه بما يحقق النهوض بالاقتصاد الوطني

خطة البحث تأسيساً على ماتقدم تم تناول الموضوع كما يأتي :

اولاً : ماهية الخصخصة ومعطيات تنفيذها في العراق

ثانياً : العوائق والاشكالات

ثالثاً : الاجراءات والحلول

رابعاً : الخصائص ومجالات التأثير

خامساً : الخلاصة والاستنتاجات

تمهيد

تتطلب المرحلة الراهنة من التطور الاقتصادي في العراق إصلاح البيئة الاقتصادية بمجملها عن طريق القيام باصلاح اقتصادي شامل يحدد توجهات المتغيرات الاقتصادية وفعاليتها واعادة تخصيص الموارد الاقتصادية ووضع اسس التحكم في المسارات الاقتصادية ... وصولاً الى تعبئة المدخرات الوطنية وتحقيق الفوائض الاقتصادية المتمثلة بتحسين معدلات الناتج وتخفيض كلفة الدين العام الخارجي ومكافحة التضخم والقضاء على البطالة ... من خلال اتباع سياسات من شأنها تعزيز القدرات المالية والفنية للأنشطة الاقتصادية واعادة بناء المؤسسات وتحديث صيغ عملها ... ومن اجل الاضطلاع بهذه المهمات سنقوم بدراسة الخصخصة كأجراء من اجراءات الاصلاح الاقتصادي - والعمل على اختيار افضل الصيغ لتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة ... فما هي الخصخصة وماهي اهم مميزات وخطوات تنفيذها والتحديات التي تقف في سبيلها كمنهج من مناهج السياسات الاقتصادية وكعنصر اساسي من عناصر التكيف الاقتصادي المنشود

وعلى اساسه تم تناول الموضوع وكما يأتي :

أولاً : ماهية الخصخصة ومعطيات تنفيذها في العراق

ثانياً : العوائق والاشكالات

ثالثاً : الإجراءات والحلول

رابعاً : الخصائص ومجالات التأثير

خامساً : الخلاصة والاستنتاجات

الهدف: تركز الدراسة على تحديد ملامح التكيف الاقتصادي ودرجة الاستجابة وأبعادها من خلال وضع مراحل زمنية للتنفيذ وبالشكل الذي يعمل على تعايش القطاعين العام والخاص في هذه المرحلة لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

المشكلة: وتتمثل في سيطرة الدولة على مجمل الانشطة الاقتصادية رافقه تدهور البيئة الاقتصادية في العراق وتباطؤ الاجراءات الامر الذي يستلزم تجاوز تلك الصعوبات بما يضمن زيادة الانتاج وتطويره من خلال تكيف الاقتصاد واصلاحه بما يحقق النهوض بالاقتصاد الوطني

أولاً : ماهية الخصخصة ومعطياتها في العراق :

تعني الخصخصة أو ما يطلق عليها بالتعبير اللاتيني "Privatization" عملية التحول نحو القطاع الخاص .. أي انتقال الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية المملوكة للدولة والخاضعة للنشاط العام نحو الأشخاص المعنويين أو الماديين (الشركات والمؤسسات والأفراد) جزئياً أو على مراحل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة تختلف باختلاف مجالات تطبيقها واتجاهاتها وتأثيرها حتى أصبحت تشكل ظاهرة عالمية .. سواء أكان ذلك على نطاق الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو وباتجاهات تتوافق في النهاية والتحويلات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية .

إن تنفيذ الخصخصة يتم وفق أساليب متعددة هي :

1. النقل السريع لتحويل الملكية والمتمثل بالبيع المباشر الى جهات أو شركات أو أفراد .
2. الجمع بين النقل السريع للملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية لتأخذ شكل الهبات والمنفعة الاجتماعية .. مثل التجربة التشيكية , حيث تم توزيع مستندات قيد خاصة للمنشآت المحولة بأسعار رمزية على شكل اسهم أو إيداعها في مؤسسة مالية وسيطة (كصندوق الاستثمار , أو المصارف) أو إعطاء اسهم الشركات القابلة للتحويل بشكل مجاني الى سكان الإقليم المحولة – كما حصل في التجربة الكولومبية
3. إجراء التحويل بالقيام بعرض الأسهم أو السندات القابلة للتحويل, في مزادات علنية .

4. تملك الشركات والمنشآت الى العاملين (أو بيعها الى العاملين) ويتم تقسيط دفع مبالغ الأسهم بصورة جماعية لحسابات أعمال تلك الشركات .
5. تصفية موجودات المنشآت Salvage Value خاصة الخاسرة منها بعرضها للبيع كمكائن ومعدات وقطع غيار أو مواد خام .
6. تأجير المنشآت الى مؤسسات استثمارية وفق شروط ومعطيات يتم الاتفاق عليها لتنسيق عملية الانتاج.

واما بشأن المعطيات التي تحكم هذه العملية في العراق فقد كان لتدهور البيئة الاقتصادية وماعانته من تراجع في الانفاق الاستثماري وزيادة المديونية وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي و سوء الادارة الاقتصادية منذ بداية عقد ثمانينات القرن الماضي وما رافقها من سنوات الحصار الاقتصادي حتى عام 2003 حيث اختلفت البنى الهيكلية للقطاعات الاقتصادية ومن ثم صعوبة تحديد البدائل الاقتصادية والفنية في تحديد الافضليات لحساب متطلبات المشاريع التنموية وتوفير مستلزمات نجاحها لتأمين تشغيلها بكامل طاقاتها الامر الذي ادى الى تدني كفاءة الانتاج وشيوع ظاهرة البطالة بشكلها السافر نتيجة لتعطل غالبية منشآت القطاع العام ... وعلى هذه التركة والموروث سقط النظام في 2003/4/9 وتفاقم الامر بعد ذلك لما اصاب الاقتصاد مرةً اخرى من تخريب وتبديد ثروته الوطنية بسبب عمليات السلب والنهب وحرق الممتلكات العامة .. ولم يقف الامر عند هذا الحد حتى ان مناهج الاعمار الاقتصادي اضححت هي الاخرى تعاني من صعوبات كبيرة في التنفيذ لتفاقم الاوضاع الامنية والاقتصادية وعليه فان معالجة تلك الاوضاع السلبية التي تمخضت عنها تلك السياسات يستلزم وضع الحلول التي من شأنها تقليل تلك الاثار وبالحد الادنى الممكن سعياً لاعادة هيكلية الاقتصاد العراقي وتوسيع قاعدته الانتاجية باعتماد جملة من السياسات لتعزيز القدرات المالية والفنية للانشطة الاقتصادية واعادة بناء المؤسسات وتحديث صيغ عملها .

وتأسيساً على ذلك استجابت السياسة الاقتصادية في العراق والى حد ما نحو تصحيح تلك الاوضاع من خلال ما يسمى سياسات الاصلاح التكيف الاقتصادي كان في مقدمتها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير الائتمان الاضافي وإعادة جدولة الديون والمساعدة لوضع برامج للتكيف الاقتصادي تمهيداً لتوفير التسهيلات المالية, من خلال الصندوق العراقي للتنمية "DFI" وغيره من المؤسسات المالية الاجنبية ... للمضي في تبني سياسة اقتصاد السوق ... هذا فضلا عن ضرورة القيام بحزمة من الاجراءات لاستعادة التوازن المالي والتجاري والنهوض بعملية التنمية وما تتطلبه من زيادة في الاستثمار والانتاج والانتاجية والارتقاء بمستوى المعيشة .. وبما يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني ... وفي مقدمتها ... حسب اعتقادنا العمل على خصخصة مشاريع ومعامل الدولة وخاصة تلك العائدة الى وزارة الصناعة والمعادن والتي يتجاوز عددها (140) وحدة انتاجية ومنشأة صناعية , وانتقاء المشروعات التي تسهم بشكل فعال بالعملية التنموية مع مراعاة عنصر الزمن الذي يعتبر حجر الزاوية للأضطلاع بعملية التكيف الاقتصادي وعلى وفق المتغيرات المحلية المعتمدة على متطلبات وطبيعة تلك المشاريع ومدى امكانية استجابتها لتلك المتغيرات ولاسيما المتغيرات البيئية من خلال دراسة تكاليف الفرص البديلة cost benefit Analyses ... وعلى اساس ما يأتي :-

أ- آلية السوق وقدرته على توفير عامل المنافسة :

ان صحة اجراءات التكيف نحو الخصخصة وبموجب متطلبات اقتصاديات السوق تعتمد على مدى ملاءمتها ومطابقتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .. وبموجبها تختلف اشكال التطبيق وحالاته إذ انه من المعروف ان عملية التكيف هذه تتطلب تغييراً جذرياً في اعادة هيكلة

الاقتصاد العراقي فضلاً عما تطرحه من مفاهيم جديدة للتنمية تعرض على القطاع الخاص مسؤوليات للنهوض الاقتصادي التنموي إزاء مواجهة عاملين اساسيين هما :

الاول: أوضاع واعداد المنشآت والمؤسسات الصناعية العائدة لنشاط القطاع العام وقد تتجاوز القدرة الذاتية على توفير عناصر الانتاج ومستلزماته الفنية والتكنولوجية والتي بدورها تتجاوز الطاقة الاستيعابية وحدود الأسواق المحلية اللازمة لتنفيذ حجم الاستثمارات والحصول عليها في الوقت الحاضر بكل ماتحملها من صعوبات ومعوقات لتوجيه الاستثمارات نحو الخصخصة .

الثاني : ضيق وقصور قاعدة الأنتاج وتدني مستوى الانتاجية وتركز زيادة الاستيرادات من المواد الغذائية وضخامة التحويلات المالية الى الخارج وبالتالي إختلال التوازن الداخلي والخارجي والضغط على الارصدة المالية او الأقتراض .

ب. خصائص وطبيعة عملية الخصخصة :

بما ان اهم ما يميز الخصخصة كونها عملية إنتقال للوحدات الانتاجية والسلعية والخدمية – المملوكة للحكومة الى الاشخاص – المعنويين والماديين – جزئياً او كلياً بأساليب مباشرة وغير مباشرة وما قد يتبعها من إعادة هيكلة الانتاج (الاستخدام في الوحدات) وتغيير قوى الانتاج وعلاقاته وتوثيق ارتباطها باليات السوق ... نظراً لما تتسم به عملية الخصخصة من وسائل وخصائص يمكن اجمالها بمايأتي :-

- تغيير واقع الملكية أو الادارة للوحدات الانتاجية وصولاً الى اجراء التغييرات في عناصر الانتاج وفروعه ووحداته بما في ذلك العناصر المتعلقة بتبادل السلع والخدمات
- التأثير على كفاءة اداء المنشآت والانشطة والسلوكيات على المستوى الكلي والجزئي للأقتصاد وحسب مستوى الأرتباطات التي تشكلها تلك الوحدات على صعيد الاقتصاد الوطني ككل من خلال التشغيل والانتاج والاستهلاك والتوزيع والتمويل .
- تحقيق تحول في النظام الاقتصادي بسبب اجراء التغييرات في علاقات الملكية والادارة بين القطاعين العام والخاص ... لما يتطلبه من تخطيط مسبق في اتخاذ القرارات والاصلاح وإجراء دراسات شاملة بهذا الخصوص لضمان التوافق التام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في المجالات كافة .
- تقليل وتجنب الخسائر الناجمة عن ابقاء المنشآت في ايادي ادارات تعاني من مظاهر التخلف وعدم الحرص وفقدان الحافز الفردي ... والعمل ضمن نطاق يعتمد المنافسة والتوجيه لتحقيق الريادة والتطور في عمليات الانتاج ورفع وتطور معدلات النمو عن طريق إطلاق الحرية في الانتاج والعمل والتوزيع .

ثانياً : العوائق والأشكالات :

لا شك ان عدم وجود تخطيط مسبق يتم على اساس وضع سياسة للخصخصة لما لها من ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية , خلق ردود فعل للكثير من الاقتصاديين تجاه هذا الموضوع ناهيك عن عدم نضوج أنشطة القطاع الخاص في العراق وقدرتها بالدرجة التي تجعلها قادرة للقيام بهذه المهمة من حيث قابليتها على استيعاب العاملين وامكانياتها تحمل الأنفاق على الاصول والاستثمارات في المشاريع والمؤسسات المحولة الى جانب وجود بعض الصعوبات التي تشكل عائقاً لتعزيز دور إجراءات الخصخصة للارتقاء بكفاءة اداء المنشآت والمؤسسات عند التنفيذ ومن ابرز تلك المعوقات هي :

1. عدم تغيير القوانين والانظمة والتعليمات بالشكل الذي يساعد تلك المنشآت والمؤسسات لاداء مهمتها عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق الاستفادة من آليات السوق المتمثلة بحركة الاسعار والتكاليف والمواد المستخدمة والايادات والعمل على تأسيس تنظيمات أو تشكيلات إدارية تأخذ على عاتقها إدارة الخصخصة لكي يمكن من خلالها تنسيق الاجراءات ومراقبة التنفيذ لتجاوز التناقضات والتشريعات التي تعيق التنفيذ بالشكل المطلوب ...
2. الأختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي , نتيجة التقلبات الاقتصادية وما رافقها من ازمات اقتصادية ومقاطعة دولية للمدة من 1991-2003 ومعاناة الاسواق المحلية من التشتت والتعطيل وتخلف الاجهزة الادارية ونقص المعلومات الاقتصادية والعلمية والتقنية وعدم كفاءة الموارد البشرية المؤهلة ... كل هذه الامور التي لم تتم معالجتها بالشكل المطلوب حتى في اعقاب سقوط النظام في نيسان 2003 والسنوات اللاحقة الامر الذي أدى الى تفاقم الأختلال في البنى التحتية ونسب التبادل واسعار الصرف والبطالة مما حدد الأمكانيات وأربكها للقيام بهذه المهمة بسبب عوامل التخوف من فقدان الوظائف كل ذلك دفع المعنيين بما في ذلك النقابات ومؤسسات المجتمع المدني الى وضع العراقيل في سبيل التنفيذ ... إعتقاداً منهم بأن الخصخصة ستعمل على تصفية الأصول المادية للمجتمع لصالح السماسرة والمنتفعين .
3. الخسائر والتبعات الثقيلة والصعوبات التي تعاني منها منشآت القطاع العام لأعتماد غالبيتها على المصادر الاجنبية في الحصول على المواد الأولية والنصف مصنعة وحتى التامة الصنع أحياناً مع صعوبات الصرف الاجنبي وبالتالي التعطل أو التوقف لبعض خطوط الانتاج لعدم توفر المستلزمات في الوقت المناسب مما خلق حالة من الركود وعدم القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية منها والدولية لضعف الاجهزة الادارية التي تسهم في تعظيم كفاءة الاداء لدى المنشآت الصناعية المملوكة للدولة ... انعكس ذلك في عدم الدقة في تقييم الأصول المالية وتقييم كفاءة اداء المنشآت القائمة وبالتالي صعوبة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع المطلوب خصصتها بسبب عدم وجود إدارة مالية كفوءة وموحدة لتلك المنشآت مما جعل غالبية تلك المنشآت مرفوضة من قبل المستثمرين ولأسيما بالنسبة للمنشآت الكبيرة ومنشآت التصنيع العسكري هذا فضلاً عن ضعف توجهات رؤوس الاموال المحلية نحو المشاريع الانتاجية وإقتصار دورها على تأسيس المصارف ... والانشطة التجارية ذات المرودات السريعة .

هذا الى جانب أمور اخرى مثل عدم الاستقرار المالي والاقتصادي الذي يحدد التوجه نحو عملية الخصخصة لصالح الكفاءة الاقتصادية وكذلك الصعوبة في اختيار الاشخاص الملائمين من الملاك والمستثمرين الجدد بالنظر لندرة الخبرات الانتاجية والتسويقية والمالية من رجال الاعمال والمنظمين المجريين من ميول المضاربة والتقلب السلوكي في النشاط الاقتصادي .

ثالثاً : الإجراءات والحلول :

ان تغطية تلك المعطيات يتطلب المضي في ترويج نشاط القطاع الخاص وبما يحقق فسخ المجال لكافة الجوانب التي تزيد من المقدرة الاقتصادية والكفاءة التنافسية لمضامين العرض السلعي , على وفق اساليب الموضوعية والعدالة لخلق حالة من التوازنات داخل القطاعات والأنشطة الاقتصادية عن طريق إتخاذ جملة من الإجراءات اهمها :-

- القيام بتوزيع مستندات قيد خاصة بأسعار رمزية للحصول على الأسهم المحولة أو ايداعها في مؤسسة مالية وسيطة على شكل مدخرات أو صناديق توفير أو استثمارات , كما حصل بالنسبة للتجربة التشيكية أو التجربة الكولومبية كما بينا التي منحت أسهم الشركات المحولة بصورة مجانية الى العاملين وكافة سكان الاقليم (المنطقة التي يعمل فيها المشروع)
- عرض الأسهم أو السندات القابلة للتحويل في مزادات علنية وطرحها للاكتتاب من خلال سوق الاوراق المالية لبيعها على المستثمرين من ذوي الاختصاص في تلك الصناعات , أو تأجيرها بالكامل وعلى وفق مامعمول به
- إقامة شركات من العاملين وتسيط مبالغ الأسهم على حساب أعمال هذه الشركات كأن يتم بيع المشروع بالكامل للادارة المشرفة والعاملين , او فتح باب الاستثمار الخاص وبموجب تسهيلات توضع ضمن نطاق سياسات تشجيع الاستثمار
- تصفية الموجودات من المكائن والمعدات وقطع الغيار والمواد المصنعة والمواد الاولية والخام وعرضها للبيع ليستفيد منها القطاع الخاص
- تحرير اسعار السلع وعدم تدخل الدولة في توجيه الموارد وذلك من اجل اعادة تخصيصها بشكل امثل وعلى نحو يمكن فيه اعادة تقويم مركز الكلفة في الموازنة ولمصلحة تعويضات المشتغلين والمدفوعات التحويلية والمدفوعات الاخرى الى جانب الغاء القيود المفروضة على السوق التي تعمل بدورها على اعادة توزيع عوائد عناصر الانتاج بشكل متناسق ومن ثم خلق حالة من الموازنة ما بين الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية والتي تعتبر من اهم الاليات التي تعمل فيها اقتصاديات السوق حيث تعكس حركة الاسعار الندرة النسبية ليتم على ضوءها السيطرة على المتغيرات التي تحكم العملية الانتاجية في الاقتصاد العراقي
- تحرير التجارة ليتم من خلالها اعطاء دور اكثر لقوى السوق في عملية تخصيص الموارد والتي تؤدي الى نمو الصادرات للعمل على تقليل الاهمية النسبية لقطاع النفط في حجم ايرادات الموازنة العامة لصعوبة التحكم في اسعار النفط بالاضافة الى المشاكل والصعوبات في مواجهة اسواق النفط المالية .

- زيادة العرض من السلع والخدمات عن طريق توسيع امكانيات الانتاج والتوجه نحو تحويل الملكية الى القطاع الخاص لكي تمكن الاليات التي تحكم اقتصاديات السوق في اعادة هيكلة الانتاج وبما يلبي الطلب ... وصولاً الى حالات المنافسة وكفاءة اعلى .
 - رفع كفاءة الاداء في استخدام الموارد بهدف تخفيض متوسط التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة في السوق للتعامل مع الاسواق الخارجية وتحفيز الية السوق لتحقيق الفوائد الاقتصادية .
- لاشك ان اتخاذ مثل تلك الخطوات يتطلب وضع سياسة مالية ونقدية تؤكد على تنشيط الائتمان المصرفي بكافة اشكاله ووضع اسس وقواعد لتنظيم الضرائب والكمارك والرسوم من قبل الحكومة فضلاً عن تطوير السياسة الاستثمارية في البلاد وكفاءة ابعادها السلوكية والتنظيمية .

رابعاً ومجالات التأثير: الخصائص :

- تعتبر عملية الخصخصة تصحيحاً وتكيفاً للمسارات الاقتصادية والسياسات المعتمدة على التحرر من هيمنة القطاع العام وذلك من خلال إجراء التغييرات المباشرة على مجمل الأنشطة الاقتصادية وبنيتها الهيكلية وعلى ضوء الاجراءات التي من شأنها رفع كفاءة الأداء لتلك المكونات وكما يأتي :
- توثيق العلاقة بين آليات السوق وقوى الانتاج وأنماط ومصادر التكنولوجيا وخاصة في مجال حركة الاسعار وإحتساب التكاليف وتكاليف الفرصة البديلة **cost benefit Analyses** دون التقيد بالقرارات والقيود التي غالباً ما تقوم بها منشآت القطاع العام حيث أدت في حينه زيادة الأجر الكلية الى ضغوط على الطلب الكلي في الاقتصاد تجاوزت طاقات العرض الكلي ... ومن ثم زيادة الاستيرادات
 - الارتقاء بمستوى كفاءة الاداء وتحسين نوعية الانتاج والريادة نظراً لفاعلية عامل المنافسة التحفيزية الناتجة عن خيارات تقييم مدخلات عمليات الانتاج في حالة الخصخصة ... ودورها في استقرار العاملين وتطوير كفاءتهم الانتاجية وبناء ستراتييجيتها التسويقية وتحديث مساراتها التكنولوجية في عمليات الانتاج على العكس مامعمول به في المؤسسات الحكومية التي تعتمد الاجور والرواتب والحوافز الادارية المحدودة في التشغيل وادارة وتنظيم الأعمال ... وهكذا يتجسد دور القطاع الخاص في تصحيح الاتجاهات السلبية التي رافقت منشآت القطاع العام
 - وضع مؤسسات الاعمال امام المسؤولية المباشرة وتخطيط الابعاد الاستراتيجية في التسويق والانتاج لتطوير وتنمية مواقعها بالاعتماد على قدرتها الذاتية على خلاف ما يجري في منشآت القطاع العام والتي غالباً ما تتمتع بحقوق الاحتكار والدعم مما جعل العاملين عاجزين عن تعبئة قدراتهم الذاتية في تلك المؤسسات.
 - وجود باعث الربح في حالة الملكية الخاصة وبالتالي زيادة المدخرات وما تعكسه من آثار على منهجية تطوير المنشآت بدلاً من الاعتماد على التمويل بالعجز أو الاقتراض فضلاً عما ستحققه الإيرادات من الأنشطة المحولة من وعاء ضريبي جديد للميزانية العامة للدولة بدلاً عن الدعم الذي تقدمه الدولة للمنشآت الحكومية وزيادة التكاليف التي تجاوزت نمو انتاجية العمل
 - تطوير الخبرات والمهارات بسبب إجراءات الخصخصة لتشجيعها ورعايتها لتطوير عمليات الانتاج بعيداً عن الاعترابات الرسمية الحكومية التقليدية التي تعتمد تصرفات المدراء التي

تتصف بعدم اهتمامها بعنصر الكفاءة والجهود المبذولة للاستثمار والتوزيع في القطاع العام وإنما تستند على اعتبارات إدارية غالباً مايسودها طابع التماطل في العمل وما يرافقها من عوامل الغش والفساد الإداري والمالي .

- زيادة إرتباط عوامل الإنتاج بألية السوق وحركة الاسعار عندما يكون الربح كأهم محرك , من أجل تطوير كفاءة المنشأة ورفع قدرتها الانتاجية وإستبعاد القرارات التحكمية والروتين التي تعاني منها المنشآت الحكومية وخاصة عند تحديد الأسعار والأسواق والخيارات التكنولوجية
- إعتتماد ربط الاجور بالانتاجية على أسس تحفيزية والتي تؤدي بدورها الى زيادة كفاءة الاداء وتحسين النوعية وتنشيط الابتكار نتيجة التنافس مابين العاملين على عكس ما معمول به في المؤسسات الحكومية التي تمارس فيها الانظمة التقليدية في التشغيل وتحديد الاجور والرواتب والحوافز .
- سحب جزء من السيولة النقدية لامتصاص التضخم النقدي والتوجه نحو الاستثمار وذلك نتيجة لزيادة حصة الخزينة وتقليص الانفاق الموجه نحو المنشآت

خامساً : الخلاصة والاستنتاجات :

يتضح مما تقدم أن الأضطلاع بمهام اجراء الخصخصة يتطلب البحث عن إدارة تتسم بالكفاءة العالية... وتعمل على وفق منهجيات مؤسسية مرسومة تتناسب وطبيعة ومنهجيات إقتصاديات السوق المتمثلة في توجيه النظام المصرفي في العراق وبالشكل الذي يجعله قادراً على تنشيط العمليات الاستثمارية بما في ذلك توجيه معدلات أسعار الفائدة وحدود الأئتمان وأسعار الصرف وشروط التبادل وكل ما تتطلبه من تهيئة للخدمات في اسواق متطورة لأستخدام الاموال وعلى كافة الأصعدة للأرتقاء بالعملية التنموية بتظافر عناصر الانتاج وبما يضمن التحول نحو رسم منهجيات واليات إقتصاديات السوق بالشكل المطلوب .

المصادر

1. تقييم الاولويات الاقتصادية في العراق - برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية - اعداد مجموعة لويس بيرجر 2012
2. صندوق النقد الدولي - الافاق المستقبلية العالمية 2011
3. البنك الدولي التحديث الاقتصادي الاقليمي - التحديات والفرص - أيار 2011
4. برنامج خطة التنمية القومية في العراق 2010-2014 وزارة التخطيط والتعاون الانمائي
5. الجديد في علاقة الدولة في الصناعة - الاستاذ علي الفكيكي- مركز الامارات للدراسات والبحوث السيتراتيحية العدد 2 لسنة 2003

Privatization between the necessities of execution and challenges

Abdul Rasul . A . Jassim* , (prof.)Ph.D.

Abstract

Privatization means transferring the ownership of public sector to the level of individuals or that of companies and establishment .

The process demands an efficient administration that is achieved by well designed programs appropriate to the nature of the market economics . This is required by the current stage of the economic development in Iraq , a thing that can be executed through the process of privatization . the latter is an essential element of economic development . privatization , to be sure , is needed to reinforce the financial and technical abilities of the economic activities , rebuild establishments , modernize the methods of their work , improve the average of production and combat inflation and unemployment . these important matters , if realized , would set the development process at its best and verify the sustainable development .

Keywords: Privatization, sustainable development, nature of the market economics

*Den of Almansor University College